

جامعة تكريت

كلية التربية للبنات

قسم اللغة العربية

عنوان المحاضرة (الحال) ... ..

أ.د. ياسين عبد الله نصيف

الحال: تعريفه

الحالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ

س1- عرّف الحال ، وما الذي يخرج من هذا التعريف ؟ وما معنى قول الناظم : " مُفْهِمٌ فِي حَالٍ " ؟

ج1- الحال هو : وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ للدلالة على هيئة صاحبه ، نحو : جئْتُ مَاشِيًا . فَمَاشِيَا : حال ؛ لوجود القيود المذكورة في التعريف فيه ، وكما في مثال الناظم : فَرْدًا أَذْهَبُ . ففرداً : حال ، بتقدير : مُنْفَرِدًا . وخرج بقوله ( وَصْفٌ ) : ما ليس بوصف ، فالوصف هو : المشتق ، كاسم الفاعل : جئْتُ مَاشِيًا ، واسم المفعول : خرجْتُ مسروراً ، والصفة المشبهة : ما بك خزيناً ؟ وخرج بقوله ( فَضْلَةٌ ) : الوصف الواقع عُمْدَةً ، نحو : زيدٌ قائمٌ . فقائمٌ : وصف ولكنه عمدة ؛ لأنه خبر ، والخبر ركنٌ أساسي في الجملة لا يُستغنى عنه . وخرج بقوله ( للدلالة على هيئة صاحبه ) : التمييز المشتق ، نحو : للهِ دَرُّهُ فارساً . ففارساً : تمييزٌ مشتق لا حال - على الصحيح - لأنه لم يقصد به الدلالة على الهيئة ، بل المقصود التَّعَجُّبُ من فُروسيته فهو لبيان المتعجب منه لا لبيان هيئته . وكذلك في قولك : رأيت رجلاً راكباً . فراكباً : صفة مشتقة لا حال ؛ لأنه لم يُسَقِّ للدلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرّجل . ومعنى قوله : مفهم في حال ، هو معنى قولنا : للدلالة على الهيئة .

( م ) س2- هل لفظ الحال مذكر ، أو مؤنث ؟

ج2- لفظ الحال يُذَكَّرُ ، ويُؤنَّثُ ؛ فتقول : الحال طَيِّبٌ والحال طَيِّبَةٌ ، هذا إذا كان اللفظ خالياً من تاء التأنيث ، أما إذا كان محتوماً بتاء التأنيث فهي مؤنثة فقط ؛ تقول : الحالة طَيِّبَةٌ . وتذكير اللفظ يدل على تذكير المعنى ، وتأنيث اللفظ يدل على تأنيث المعنى . والأفصح في اللفظ التذكير ، وفي المعنى التأنيث .

الحال المُنْتَقِلَةُ ، واللازِمَةُ

وَكُونُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

س3- اذكر أقسام الحال باعتبار ملازمتها للمتَّصِف بها ، وعدمه . موضِّحاً ما تقول .

ج3- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين ، هما :

**1- حال مُنْتَقِلَةٌ ( أي : لا تكون ملازمة للمتَّصِف بها )** فهي تُبَيِّن هيئة صاحبها مُدَّة مُوقَّتة ، ثُمَّ تُفَارِقُه فليست دائمة الملازمة له ، نحو : جاء زيدٌ راكباً . فراكباً : حال مشتقة مُنْتَقِلَةٌ ، فالركوب ليس ملازماً لزيد ، بل يَنْفَكُّ عنه بأن يجيء ماشياً . والغالب في الحال أن تكون مُنْتَقِلَةٌ مُشْتَقَّةٌ ، ولكن ليست مُسْتَحَقَّةٌ ( أي : ليس واجباً أن تكون منتقلة مشتقة ) بل هو الكثير الغالب .

**2- حال غير مُنْتَقِلَةٌ ( لازمة )** وهي التي تكون ملازمة لصاحبها لا تكاد تُفَارِقُه ، نحو : دعوتُ الله

سَمِيعاً ، ونحو : خلقَ الله الزَّرافَةَ يَدِيهَا أَطُولُ من رِجْلَيْهَا ، وكقول الشاعر :

فَجَاءَتْ بِهِ سَبَطُ الْعِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرَّجَالِ لِيَوَّاءِ

فكلُّ مما تحته خطٌّ إذا تَدَبَّرْتَهُ وجدته وصفا ملازماً لصاحبه .

( م ) س4- ما المواضع التي تكون فيها الحال غير منتقلة ؟

ج4- تجيء الحال غير منتقلة ( لازمة ) في ثلاثة مواضع ، هي :

**1- أن يكون العامل فيها مُشْعِراً بتجدُّد صاحبها ، كما في قوله تعالى : { وَخُلِقَ الْإِنْسَانُ ضَعِيفاً**

{النساء28

فالعامل ( خُلِقَ ) يدلُّ ويُشْعِرُ بتجدُّد صاحب الحال : الإنسان ( أي : إيجاد أمثاله واستمرار إيجاد

( ومنه قول الشاعر : فجاءت به سبط العظام ( أي : إنه طويلٌ ) وكقولهم : خلق الله الزَّرافة يديها

أطول من رجليها .

**2- أن تكون الحال مؤكِّدة ، إما لعاملها ، كما في قوله تعالى : { فَتَبَسَّمْ ضَاحِكاً } النمل19، ف(**

ضَاحِكاً) حال مؤكدة لعاملها الفعل (تَبَسَّمْ)، وقوله تعالى : { وَيَوْمَ أُبْعِثُ حَيًّا } مريم33 ، وإما أن

تكون مؤكِّدة لصاحبها ، كما في قوله تعالى : { وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ مِنَ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعاً

{يونس99/فجميعاً : حال مؤكدة معنى صاحبها ، وهو الاسم الموصول ( مَنْ ) . وإما أن تكون

مؤكِّدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : زيدٌ أبوك عطوفاً . فعطوفاً : حال ، وصاحبها ( أبوك )

. والحال : عطوفاً مؤكدة لمضمون جملة ( زيد أبوك ) لأنَّ الأبوَّة لا تتجرَّد من العطف .

**3- أن تكون الحال في أمثلة مسموعة لا ضابط لها تدل على الملازمة بقرائن خارجيَّة ، كما في قوله**

تعالى : { شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْعَزِيزُ

الحَكِيمُ {آل عمران 18} فِدَواَمِ القِيامِ بالقِسْطِ معروف من صِفَاتِ الخالق عَزَّ وِجَلَّ . ومنه قولهم :  
دَعَوْتُ اللهَ سَمِيعاً .

الحال الجامدة

وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ  
كِبْعُهُ مُدًّا بِكَذَا يَدًا بِيَدٍ وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا أَيْ كَأَسَدٍ

س5- اذكر أقسام الحال باعتبار الجمود ، والاشتقاق .

ج5- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين :

1- حال مُشْتَقَّة ، وهذا هو الغالب والأصل . وقد ذكرنا أمثلتها في السؤال الأول .

2- حال جامدة ، وهي قليلة ولكنها مع قِلَّتِها قِياسِيَّة في عِدَّة مواضع .

س6- ما المواضع التي يكثر فيها مجيء الحال جامدة ؟

ج6- الحال الجامدة إما أن تكون مُؤَوَّلَةٌ بمشتق ، وإما غير مُؤَوَّلَةٌ بمشتق .

فالمُؤَوَّلَةٌ بالمشتق تكون في المواضع الآتية :

1- أن تدلَّ الحال على سِعْرِ ، نحو : بَعُهُ مُدًّا بِدِرْهَمٍ . فَمُدًّا : حال جامدة هي في معنى المشتق  
مُسْعَرًّا ؛ إذ المعنى : بَعُهُ مُسْعَرًّا كُلُّ مُدٍّ بِدِرْهَمٍ . والجار والمجرور ( بدرهم ) متعلق بمحذوف صفة  
للحال .

2- أن تدلَّ الحال على مُفَاعَلَةٍ (أي : المشاركة من جَانِبَيْنِ) نحو : بَعْتُهُ يَدًا بِيَدٍ ( أي : مُنَاجَزَةً  
وَمُقَابَضَةً ) فَيَدًا : حال جامدة هي في معنى المشتق (مُقَابِضَتَيْنِ) . والجار والمجرور ( بيد ) متعلق  
بمحذوف صفة للحال .

3- أن تدلَّ الحال على تشبيه ، نحو : كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا ( أي : مُشَبِّهًا الْأَسَدَ ) .

4- أن تدلَّ الحال على ترتيب ، نحو : ادخلوا الدارَ رَجُلًا رَجُلًا ، وادخلوا الدارَ رَجُلَيْنِ رَجُلَيْنِ ( أي : مُرتَّبِينِ ) فرجلاً الأولى : حال ، والثانية : حال كذلك ، وقيل الأولى : حال ، والثانية : معطوف عليه بعاطف مقدر ، هو الفاء ، أو ثم . ويجوز أن تكون الثانية توكيداً لفظياً .  
فهذه المواضع الأربعة أجمع النحاة على أنه يجب تأويلها بمشتق ؛ لِيُسَرَّ ذلك وعدم التكلُّف فيه .  
وهذا هو مراد الناظم بقوله : " وفي مُبْدَى تَأْوُلٍ بِلَا تَكْلُفٍ " .

( م ) وأما غير المؤولة بمشتق فتكون في المواضع الآتية :

1- أن تكون الحال موصوفة ، كما في قوله تعالى : {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا

لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ} يوسف 2 وقوله تعالى : { فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا } مريم 17 فُقُرْآنَا ،

وبشراً : حال جامدة موصوفة غير مؤولة بمشتق .

2- أن تكون الحال دالة على عدد ، كما في قوله تعالى : { فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً  
{الأعراف142 .

3- أن تدل الحال على طَوْر من أطوار صاحبها فيه تفضيل ، نحو : هذا بِسْرًا أَطْيَبُ منه  
رُطْبًا ، ونحو : الخادمُ شابًا أنشطُ منه كُهولةً .

4- أن تكون الحال نوعاً من صاحبها ، نحو : هذا مَالِكٌ ذَهَبًا ، أو تكون الحال فرعاً  
لصاحبها ، نحو : رغبتُ في الفِضَّةِ خاتماً . ومنه قوله تعالى : { وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا  
{الأعراف74، أو تكون الحال أصلاً لصاحبها ، نحو : رغبت في الخاتمِ فضةً . ومنه قوله  
تعالى : { قَالَ أَسْجُدْ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا } {الإسراء61.

وهذه الأنواع مختلفٌ فيها ، فذهب قومٌ منهم ابن النازم إلى وجوب تأويلها بمشتق ؛ لتكون  
الحال مشتقة على ما هو الأصل فيها ، وذهب قوم إلى أنه لا يجب تأويلها بمشتق ؛ لأنَّ في  
تأويلها بالمشتق تكلفاً وعُسراً . ( م )

حكم مجيء الحال معرفة

وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَاعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَوَحْدِكَ اجْتَهِدْ

س7- ما الأصل في الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج7- مذهب جمهور النحويين أن الحال لا تكون إلا نكرة . وهذا هو الأصل ، وأنَّ ما  
ورد منها معرفاً لفظاً فهو نكرة معنًى ، كقول الناظم : اجْتَهِدْ وَحْدَكَ . فوحْدك : حال  
معرفة لكنها مؤولة بنكرة ، والتقدير : اجْتَهِدْ مُنْفَرِداً .

وكقولهم : جاءوا الجَمَاءَ الْغَفِيرَ ( أي : جاءوا جميعاً ) وكما في قول الشاعر :

فَأَرْسَلَهَا الْعِرَاكَ وَلَمْ يَذْذُهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَعْصِ الدِّخَالِ

والتقدير : أرسلها مُعْتَزَّةً ( أي : مُزْدَحِمَةً ) وكما في قولهم : كَلَّمْتَهُ فَاهُ إِلَى فِيٍّ . فكلمة ( فاه  
( حال عند سيبويه ، وجمهور البصريين وإن كانت اسماً جامداً مُعَرَّفًا بالإضافة ؛ لأنها في قوَّة  
اسم مشتق نكرة ، والتقدير : كلمته مُشَافَهَةً . أما الكوفيون فيرون أنها : مفعول به لاسم  
فاعل محذوف يقع حالا . والتقدير : كَلَّمْتَهُ جَاعِلًا فَاهُ إِلَى فِيٍّ .

س8- اذكر الخلاف في مسألة تعريف الحال ، وتنكيرها ؟

ج8- مذهب جمهور النحويين : أنَّ الحال لا تكون إلا نكرة ، وأنَّ ما ورد منها معرفاً  
لفظاً فهو بتأويل نكرة في المعنى

1- البَغْدَادِيُّونَ ، وَيُونُسُ : يجوز تعريف الحال مطلقاً بلا تأويل ، فأجازوا : جاء زيدٌ  
الراكب .

2- الكوفيون : فَصَّلُوا ، فقالوا : إِنَّ تَضَمَّنْتَ الْحَالَ مَعْنَى الشَّرْطِ صَحَّ تَعْرِيفُهَا وَإِلَّا فَلَا .

فمثال ما تَضَمَّنَ معنى الشرط : زَيْدٌ الرَّكَّابُ أَحْسَنُ مِنْهُ الْمَاشِي . فالراكب ، والمشي : حالان ، وَصَحَّ تَعْرِيفُهُمَا لِتَأَوُّلُهُمَا بِالشَّرْطِ ؛ إِذِ التَّقْدِيرُ : زَيْدٌ إِذَا رَكَبَ أَحْسَنُ مِنْهُ إِذَا مَشَى .

فإن لم تُقَدَّرْ بالشرط لم يصحَّ تعريفها ؛ فلا تقول : جاء زَيْدٌ الرَّكَّابُ ؛ لأنه لا يصحُّ : جاء زَيْدٌ إِنْ رَكَبَ .

وقوع الحال مصدراً نكرة

وَمَصْدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كِبَغْتَهُ زَيْدٌ طَلَعَ

س9- هل يصحُّ وقوع الحال مصدراً ؟ وَضِّحْ ذَلِكَ .

ج9- الأصل في الحال أن يكون وصفاً ، وهو ما دلَّ على معنى صاحبه ، كاسم الفاعل :

قائم ، واسم المفعول : مضروب ، والصفة المشبهة : حَسَنٌ . ووقوع الحال مصدراً على

خلاف الأصل ؛ لأنه لا دلالة فيه على صاحب المعنى . وقد كثر مجيء الحال مصدراً نكرة

، ولكنه ليس بمقيس ؛ لحيثه على خلاف الأصل . وهذا هو مذهب سيبويه ، والجمهور .

ومن أمثلة ذلك : زَيْدٌ طَلَعَ بَغْتَهُ . فبغته : مصدر نكرة ، وهو منصوب على الحال ؛ لأنه

مؤول بمشتق ، والتقدير : زَيْدٌ طَلَعَ بَاغِتًا .

( م ) س10- اختلف النحاة في جواز القياس على مجيء الحال مصدراً نكرة ، وَضِّحْ

الخلاف في هذه المسألة .

ج10- قبل أن نذكر الخلاف نودّ الإشارة إلى أنّه قد ورد عن العرب في ألفاظ كثيرة جداً

مجيء الحال مصدراً نكرة ، نحو قولهم : قَتَلْتُهُ صَبْرًا ، وقولهم :

أَتَيْتُهُ رَكْضًا ، وَلَقِيتُهُ فَجْأَةً ، وَكَلَّمْتُهُ مُشَافَهَةً ، وَأَخَذْتُ عَنْ فُلَانٍ سَمَاعًا .

ومن ذلك قوله تعالى : وقوله تعالى :

وقوله تعالى :

وقوله تعالى :

ومع هذه الشواهد الكثيرة فقد اختلف النحاة في جواز القياس على ما ورد فيها من وقوع الحال

مصدراً ، وإليك بيان ذلك :

1- سيبويه ، والجمهور : لا يُجِيزُونَ الْقِيَاسَ عَلَيْهَا مَعَ كَثَرَتِهَا ؛ لِأَنَّهَا خِلَافُ الْأَصْلِ .

2- المبرّد : اختلف نقل العلماء عنه ، فمنهم من نقل أنه يُجيزُ القياس على ما ورد عن العرب مطلقاً ، ونقل آخرون أنه يُجيزُ القياس فيما كان المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : كلمته مُشافهةً ، ولا يُجيزُ القياس إذا لم يكن المصدر نوعاً من الفعل ، نحو : جاء زيدٌ بكاءً .

3- ابن مالك ، ومن وافقه : أجازوا القياس على ثلاثة أنواع من المصدر المنكر ، هي :  
أ- أن يكون المصدر المنصوب واقعا بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال ، وقد ورد قولهم : أنت الرجلُ علماً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت الرجلُ فضلاً ، ونُبلاً ، وشجاعةً .

ب- أن يقع بعد خبر يُشَبَّه به مبتدؤه ، وقد ورد قولهم : أنت زهيرٌ شعراً ، وأجاز هؤلاء أن تقول : أنت حاتمٌ جوداً ، والأخنفُ حِلماً ، ويوسفُ جمالاً .

ج- أن يقع بعد أمّا الشرطيّة ، نحو : أمّا علماً فعالمٌ وأمّا نبلاً فنبيلٌ وأمّا حِلماً فحليمٌ . وسيبويه يجعل هذا المصدر الواقع بعد أمّا حالاً بتأويله بالمشتق ، وعامله مقدّر ثابت عنه أمّا .

س11- اذكر الخلاف في إعراب المصدر النكرة الواقع حالا .

ج11- للعلماء فيه ستة آراء ، هي :

1- مذهب سيبويه ، وجمهور النحاة : يرون أنّ المصدر نفسه حال ، وأنه على تأويل مشتق مناسب ، نحو : زيدٌ طلع بغتةً . فالمصدر (بغتة) حال ، والتقدير : زيد طلع باغتاً .

2- مذهب الأخفش ، والمبرّد : أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله فعل من لفظه محذوف ، وجملة الفعل وفاعله حال ، فتقدير المثال السابق : طلع زيدٌ يَبْغُتُ بَغْتَةً ، فجملة ( يبعث ) هي الحال عندهما

3- مذهب الكوفيين : أن هذا المصدر مفعول مطلق مبين لنوع عامله ، وعامله هو نفس الفعل المتقدّم في الكلام ، ونظير ذلك قولهم : شَنَأْتُهُ بُغْضاً .

(م) 4- مذهب أبو عليّ الفارسيّ: أنّ هذا المصدر مفعول مطلق عامله وَصَف محذوف يقع حالا ، والتقدير : طلع زيدٌ باغِتاً بَغْتَةً .

5- وقال بعضهم : إنّ المصدر المذكور أصله مضاف إليه ، والمضاف المحذوف مصدر آخر من لفظ الفعل المتقدم في الكلام ، فأصلُ طَلَعَ زيدٌ بَغْتَةً : طلع زيدٌ طُلُوعَ بَغْتَةٍ .

6- وقال آخرون : إن هذا المصدر حال على تقدير مضاف هو وَصَف ، أو مؤوّل بوصف ، فتقدير ، طَلَعَ زيدٌ بَغْتَةً : طلع زيدٌ ذا بَغْتَةٍ ، بتأويل : صاحب بغتة . ( م )

مُسَوِّغات تنكير صاحب الحال

وَلَمْ يُنَكَّرْ غَالِباً ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ أَوْ يُخَصَّصْ أَوْ يَبْنَى

مِنْ بَعْدِ نَفِيٍّ أَوْ مُضَاهِيهِ كَلَا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا

س12- ما الأصل في صاحب الحال التعريف ، أو التنكير ؟

ج12- الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة ، نحو جاء زيدٌ مُسرِعاً ، ورأيت الطفلَ

باكياً . وقد يأتي صاحب الحال نكرة عند وجود مُسَوِّغ .

س13- ما مسوِّغات تنكير صاحب الحال ؟

ج13- لا يُنَكَّرُ صاحب الحال في الغالب إلا عند وجود مُسَوِّغ ، وهو أحد الأمور الآتية :

1- أن تتقدّم الحال على صاحبها النكرة ، نحو: جاء ضاحكاً طفلاً ، ونحو : فيها قائماً

رجلاً .

2- أن يُخَصَّصَ صاحب الحال النكرة بوصف ، أو إضافة . فمثال ما تَخَصَّصَ بوصف ،

قولك : جاءني طالبٌ مجتهدٌ سائلاً ، ومثال ما تَخَصَّصَ بإضافة ، قولك : جاءني طالبٌ علمٌ سائلاً .

3- أن يقع صاحب الحال النكرة بعد نفي ، أو شبهه ، كالنهي ، والاستفهام . فمثال

النفي ، قولك : ما جاءني أحدٌ سائلاً . ومنه قوله تعالى :

فجملته ( لها كتابٌ ) حال من النكرة ( قرية ) وصحّ مجيء الحال من النكرة لتقدّم النفي

عليها . ولا يصحّ أن تكون الجملة صفة لقرية خلافاً للزمخشري ؛ لأن النعت لا يُفصلُ بينه وبين

المنعوت بالواو ، ووجود ( إلا ) مانع أيضاً من ذلك ؛ لأنه لا يُعترضُ بإلا بين النعت والمنعوت ،

وَمَنْ صَرَّحَ بمنع ذلك : أبو الحسن الأخفش ، وأبو علي الفارسي .

وفي هذه الآية مسوِّغ آخر لتنكير صاحب الحال ، سيأتي بيانه في المسوِّغ الرابع .

ومثال النهي قولك : لا يدخلُ أحدٌ الفصلَ مُتأخِّراً ، وكما في قول الناظم :

لا يَنْبَغُ امْرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلًا ، وكما في قول الشاعر :

لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الإِجْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِحِمَامِ

ومثال الاستفهام ، قولك : هل دخل أحدُ الفصل مُتأخِّراً ؟ وكما في قول الشاعر: ياصاح

هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا

( م ) 4- أن تكون الحال جملة مقترنة بالواو ، كما في قولك : زارنا رجلاً والشمسُ طالعةٌ ،

وكما في قوله تعالى :

5- أن تكون الحال جامدة ، نحو قولك : هذا خاتمٌ حديدًا ؛ وذلك لأنّ الوصف بالجامد

خلاف الأصل ، وإنما جاز مجيء الحال جامدة ؛ لأنها أصلٌ لصاحبها - كما عرفت ذلك سابقا -

وبعض النحاة يرتضي إعرابها تمييزاً .

6- أن تكون النكرة مشتركة مع معرفة ، أو مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها . فمثال مجيئها مشتركة مع معرفة ، قولك : زارني خالدٌ ورجلٌ رَاكِبَيْنِ ، ومثال مجيئها مع نكرة يصح أن تجيء الحال منها ، قولك : زارني رجلٌ صاحٌ وشابٌّ مُبَكَّرَيْنِ . ( م ) س14- قال تعالى : { فِيهَا يُفَرَّقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ \* أَمْرًا مِّنْ عِنْدِنَا إِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ } الدخان 4-5 . وقال الشاعر :

وَبِالْجِسْمِ مَنَى بَيْنًا لَوْ عَلِمْتَهُ شُحُوبٌ وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ  
وقال الشاعر :

وَمَا لَمْ نَفْسِي مِثْلَهَا لِي لَأَنْتُمْ وَلَا سَدَّ فَقْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي  
وقال الشاعر :

نَجَّيْتَ يَا رَبِّ نُوحًا وَاسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكِ مَآخِرٍ فِي الْيَمِّ مَشْهُونًا  
وقال الشاعر : مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمَى وَاقِيًا وَلَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا  
عَيْنَ الشَّاهِدِ فِي كُلِّ مَا سَبَقَ ، وما وجه الاستشهاد فيها ؟

ج14- الشاهد في الآية الكريمة ، قوله تعالى : { أَمْرٍ حَكِيمٍ } . وجه الاستشهاد : أورد ابن عقيل هذه الآية شاهداً على مجيء صاحب الحال نكرة إذا خُصِّصَ بوصف ، وهو قوله تعالى : { حَكِيمٍ } وأمرًا : حال من ( أمر ) الأول ، وهذا هو إعراب الناظم ، وابنه . ( م ) ومن العلماء من جعل (أمرًا) حالا من (كل أمر) وهي نكرة ؛ لأن المضاف إليه نكرة ، ومنهم من جعل (أمرًا) حالاً من الضمير المستتر في (حكيم) ومنهم من جعله حالاً من الضمير الواقع مفعولاً ( أي : مأموراً به ) . ( م )

الشاهد في البيت الأول : بَيْنًا . وجه الاستشهاد : وقعت الحال ( بَيْنًا ) من النكرة ( شُحُوب ) والمسوَّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها . الشاهد في البيت الثاني : مِثْلَهَا لِي لَأَنْتُمْ . وجه الاستشهاد : في هذا البيت حالان ، الأول قوله : ( مِثْلَهَا ) والثاني ، الجار والجرور ( لِي ) وكلاهما وقع حالا من النكرة ( لَأَنْتُمْ ) والمسوَّغ لذلك تقدُّم الحال على صاحبها الشاهد في البيت الثالث : مَشْهُونًا . وجه الاستشهاد : وقع الحال (مشحونا) من النكرة ، وهي قوله ( فلك ) والمسوَّغ لذلك أنها وُصِفَتْ بكلمة ( مآخِر ) فَقَرُبَتْ من المعرفة . الشاهد في البيت الأخير : وَاقِيًا ، وَبَاقِيًا . وجه الاستشهاد : وقع الحال (واقيا) من النكرة ( حِمَى ) ووقع الحال ( باقيا ) من النكرة ( أَحَدٍ ) والمسوَّغ لذلك أَنَّ النكرة مسبوقة بالتثني في الموضعين

( م ) وإنما يكون الاستشهاد بقوله ( باقيا ) على أنها حال إذا جعلنا ( تَرَى ) بصرية ؛ لأنها تحتاج إلى مفعول واحد وقد استوفته ، وهو ( من أَحَدٍ ) فمن : زائدة ، وأحدٍ : مفعول به مجرور لفظاً منصوب محلاً .



أما إذا جعلت ( ترى ) قَلْبِيَّةً فَإِنْ قَوْلُهُ ( باقيا ) يكون مفعولا ثانيا . ( م )

س15- ممّ احترز الناظم بقوله : " غالباً " ؟ وما مذاهب العلماء فيما احترز منه ؟

ج15- احترز بذلك مما ورد فيه مجئ الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ .

ومنه ما ورد في الحديث : "صَلَّى رَسُولُ ( قَاعِداً وَصَلَّى وَرَاءَهُ رَجَالٌ قِياماً " . ومنه قولهم :

"مررت بِمَاءٍ قَعْدَةً رَجُلٍ ، وقولهم : عليه مائةٌ بَيْضاً ، وقولهم : فيها رجلٌ قائماً .

وقد اختلف العلماء في مجئ الحال من النكرة بلا مُسَوِّغ :

فذهب سيبويه : إلى أَنَّ ذَلِكَ مَقِيسٌ لَا يُوقَفُ فِيهِ عَلَى مَا وَرَدَ بِهِ السَّمَاعُ ؛ وَعِلَّةُ ذَلِكَ عِنْدَ

سيبويه : أَنَّ الْحَالَ إِنَّمَا يُؤْتَى بِهَا لِتَقْيِيدِ الْعَامِلِ فَلَا مَعْنَى لِاشْتِرَاطِ الْمُسَوِّغِ فِي صَاحِبِهَا .

وذهب الخليل بن أحمد ، ويونس بن حبيب : إلى أَنَّ ذَلِكَ مِمَّا لَا يَجُوزُ أَنْ يُقَاسَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّمَا

يُحْفَظُ مَا وَرَدَ مِنْهُ .

حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

وَسَبَقَ حَالٌ مَا بِحَرْفٍ جُرٍّ قَدْ أَبُوتُ وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ

س16- ما حكم تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر ؟

ج16- صاحب الحال قد يكون مجروراً بحرف جر أصلي ، وقد يكون مجروراً بحرف جر

زائد . فَإِنْ كَانَ مَجْرُوراً بِحَرْفٍ جَرٍّ زَائِدٍ فَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِ تَقْدِيمِ الْحَالِ عَلَى صَاحِبِهَا ، نَحْوُ : مَا جَاءَ

مِنْ أَحَدٍ رَاكِباً . فَرَاكِباً : حَالٌ مِنْ (أحد) المجرور لفظاً بِمِنْ الزائدة ؛ وَلِذَلِكَ يَجُوزُ تَقْدِيمُ الْحَالِ عَلَى

صَاحِبِهَا ؛ فَتَقُولُ : مَا جَاءَ رَاكِباً مِنْ أَحَدٍ .

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً بحرف جر أصلي ، نحو : مررتُ بهنْدٍ جالسةً،

ففي تقديم الحال على صاحبها في هذه الحالة خلاف ، بيانه كما يلي :

1- مذهب جمهور النحويين : أنه لا يجوز تقديم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر

أصلي ؛ فلا تقول في المثال السابق : مررتُ جالسةً بهنْدٍ .

2- مذهب الفارسي ، وابن بَرَهَانَ : جواز ذلك ، ووافقهم الناظم بقوله :

" وَلَا أَمْنَعُهُ فَقَدْ وَرَدَ " ومنه قول الشاعر :

لَيْنٌ كَانَ بَرْدُ الْمَاءِ هَيْمَانَ صَادِياً إِلَى حَبِيبٍ إِنَّهَا حَبِيبٌ

فهَيْمَانَ ، وَصَادِياً : حَالَانِ مُتَقَدِّمَانِ عَلَى صَاحِبَيْهِمَا الضَّمِيرِ ( ياء المتكلم ) المجرور بحرف جر أصلي

، هُوَ ( إلى ) ومنه قول الشاعر :

فَإِنْ تَكُ أَذْوَادُ أُصْبَنَ وَنَسْوَةٌ فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْغاً بِقَتْلِ حِبَالٍ

فَفَرَّغًا : حال متقدمة على صاحبها ( بقتل ) المجرور بحرف جر أصلي ، هو : الباء . أمّا إذا لم يكن صاحب الحال مجرورا فتقديم الحال عليه جائز سواء كان مرفوعا ، نحو : جاء ضاحكاً زيدٌ ، أم كان منصوباً ، نحو : رأيت باكيةً هنداً .

حكم مجيء الحال من المضاف إليه

وَلَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أُضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ فَلَا تُحِيفَا

س17- ما حكم مجيء الحال من المضاف إليه ؟

ج17- لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة

الآتية :

1- أن يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والمصدر ، ونحوها ممّا تضمّن معنى الفعل ، نحو : هذا ضاربٌ هندٍ خائفةً . فالمضاف ( ضارب ) اسم فاعل يعمل عمل فعله ( ضرب ) فهو يطلب الفاعل، والمفعول كما يطلبهما الفعل ( ضرب ) والفاعل ضمير مستتر ، والمفعول به في المعنى هو ( هند ) وبهذا يكون المضاف قد عمل في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال ( خائفةً ) من المضاف إليه ( هند ) .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : {إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعاً} يونس4 ، فجميعاً : حال من المضاف إليه الضمير ( كُمْ ) لأن المصدر ( مَرْجِع ) يعمل عمل فعله ، فالمضاف إليه فاعل في المعنى . ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ ابْنَتِي إِنَّ انْطِلَاقَكَ وَاحِداً إِلَى الرَّوْعِ يَوْمًا تَارِكِي لَا أَبَا لِيَا

فواحدا : حال من المضاف إليه (الكاف) في انْطِلَاقَكَ ؛ وذلك لأن المضاف ( انطلاق ) مصدر يعمل الفعل فهو يَتَطَلَّبُ فاعلاً كما يتطلبه فعله ( انْطَلَقَ ) والكاف هي الفاعل في المعنى ، وبذلك يكون المضاف عاملاً في المضاف إليه ؛ ولذا جاز مجيء الحال من المضاف إليه .

2- أن يكون المضاف جزءاً حقيقياً من المضاف إليه ، كما في قوله تعالى : {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِّنْ غَلٍ إِخْوَاناً} الحجر47/فإخوانا : حال من الضمير ( هم ) في وصدور: مضاف وهو جزء حقيقي من المضاف إليه (هم)، وكما في قوله تعالى : {أَيُّحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتاً} الحجرات12/فميتاً : حال من المضاف إليه ( أخ ) والمضاف ( لحم ) جزء حقيقي منه .

3- أن يكون المضاف بمنزلة الجزء الحقيقي من المضاف إليه ، فيصحّ حذف المضاف ، وإقامة المضاف إليه مقامه فلا يتغيّر المعنى العام ، كما في قوله تعالى : {ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفاً وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ} النحل123

فحنيفاً : حال من المضاف إليه ( إبراهيم ) والمضاف ( ملّة ) كالجُزء من المضاف إليه ؛  
لأنه يصح الاستغناء بالمضاف إليه عن المضاف بعد حذفه ، فلو قيل في غير القرآن ( أن أتبع  
إبراهيم حنيفاً ) لصحَّ المعنى .

ومن ذلك قولك : تَمَتَّعْتُ بِجَمَالِ الحديقةِ واسعةً ، فواسعة : حال من المضاف إليه ( الحديقة )  
والمضاف ( جمال ) كالجُزء من المضاف إليه ؛ لصحة حذف المضاف والاستغناء بالمضاف  
إليه عنه ؛ فتقول تَمَتَّعْتُ بِالْحَدِيقَةِ واسعةً .

فإذا لم يكن المضاف واحداً من الأمور الثلاثة المذكورة لم يَجُزْ أن يجيء الحال منه ؛ فلا تقول  
: جاء غلامٌ هندٍ ضاحكةً - خلافاً للفرسي - لأن المضاف ( غلام ) ليس مما يعملُ عملَ فعله ،  
ولا هو جزء من المضاف إليه ، ولا مثل جُزئِهِ .

قال الشارح : وقول ابن الناطم " إنَّ هذه الصورة ممنوعة بلا خلاف " ليس بجيد فإنَّ مذهب  
الفرسي جوازها ، كما تقدم .

( م ) س18- اختلف النحاة في مجيء الحال من المضاف إليه ، وضح هذا الخلاف ، ثم

بين سبب اختلافهم .

ج18-1 ذهب سيبويه ، ومن وافقه كالفرسي : إلى أنه يجوز أن يجيء الحال من  
المضاف إليه مُطلقاً ( أي : سواء تحقَّق في المضاف أحد الشروط الثلاثة السابقة ، أم لم يتحقَّق ) .  
2- ذهب غيره من النحاة ، ومنهم الأخفش ، وابن مالك : إلى أنه إذا تحقَّق أحد الشروط الثلاثة  
جاز مجيء الحال من المضاف إليه ، وإن لم يتحقَّق أحدها لم يَجُزْ .

والسبب في خلاف سيبويه ، وغيره من النحاة أنهم اختلفوا في : هل يجب أن يكون العامل  
في الحال هو نفس العامل في صاحب الحال ، أم لا يجب ذلك ؟

فذهب سيبويه : إلى أنه لا يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها ، بل  
يجوز أن يكون العامل فيهما واحداً ، ويجوز أن يكون مختلفاً ، وعلى ذلك أجاز أن يجيء الحال من  
المضاف إليه مطلقاً .

وذهب غيره : إلى أنه لا بدَّ من أن يكون العامل في الحال هو نفس العامل في صاحبها ،  
وعلى ذلك أجازوا مجيء الحال من المضاف إليه إذا تحقَّق واحد من الشروط السابقة .

حكم تقديم الحال على عاملها الفعل المتصرف أو الصفة التي تشبهه

وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمُصْرَفًا

فَجَائِزٌ تَقْدِيمُهُ كَمُسْرَعًا ذَا رَاحِلٍ وَمُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا

س19- اذكر أنواع العامل في الحال .

## ج19- العامل في الحال نوعان :

1- عامل لفظي ، والمراد به : الفعل المتصرف ، أو صفة تُشبه الفعل المتصرف . والمراد بالصفة : ما تضمّن معنى الفعل وحروفه ، وقيل التأنيث ، والتثنية ، والجمع : كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة .

2- عامل معنوي ، والمراد به هنا : اللفظ الذي يعمل بسبب ما تضمّن من معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والترجي ، وغيرها .  
وليس المراد بالعامل المعنوي في هذا الموضع الابتداء الذي يعمل في المبتدأ الرفع ، ولا التجرد من الناصب ، والجازم الذي يعمل في الفعل المضارع الرفع ، وإنما المراد : ما تضمّن معنى الفعل دون حروفه .

## س20- ما حكم تقديم الحال على عاملها اللفظي ؟

ج20- يجوز تقديم الحال على عاملها ( ناصبها ) بأحد شرطين ، هما :

1- أن يكون العامل فعلاً متصرفاً .

2- أن يكون العامل صفة تُشبه الفعل المتصرف .

فمثال تقديم الحال على الفعل المتصرف ، قول الناظم : مُخْلِصاً زَيْدٌ دعا .

فَدَعَا : فعل متصرف ؛ ولذلك جاز تقديم الحال ( مخلصاً ) عليه . ومثال تقديمه على الصفة التي تُشبه الفعل المتصرف ، قول الناظم : مُسْرِعاً ذَا رَاحِلٍ . فراحل : اسم فاعل يُشبه الفعل المتصرف ( رَحَلَ ) في معناه وحروفه ، ويقبل التأنيث ، والتثنية ، والجمع ؛ ولذا جاز تقديم الحال ( مسرعاً ) عليه .

فإن كان الناصب للحال فعلاً غير متصرف لم يُجْزُ تقديمها عليه ، نحو : ما أحسنَ زيداً ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : ضاحكاً ما أحسنَ زيداً ؛ لأنّ فعلَ التَّعَجُّبِ غيرُ متصرفٍ في نفسه فلا يتصرف في معموله بالعمل فيه .

وكذلك إن كان الناصب للحال صفة لا تُشبه الفعل المتصرف ، كأفعل التفضيل لم يُجْزُ تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ أحسنُ من عمرو ضاحكاً ، فلا يصحّ قولك : زيدٌ ضاحكاً أحسنُ من عمرو ؛ لأنّ أفعل التفضيل لا يُثَنَّى ، ولا يُجْمَع ، ولا يُؤنَّثُ فَأَشْبَهَ الجوامد فلم يتصرف في نفسه ، ولذلك لم يتصرف في معموله بالعمل فيه .

( م ) س21- ما المواضع التي يجب فيها تأخير الحال عن عاملها ولو كان العامل فعلاً متصرفاً ، أو صفة تُشبه الفعل المتصرف ؟

- ج21- جواز تقديم الحال على عاملها إن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفة تشبه الفعل المتصرف ليس على إطلاقه ، بل قد يعرضُ أمرٌ يُوجبُ تأخير الحال عن عاملها وإن كان فعلاً متصرفاً ، أو صفة تشبهه ، وذلك في أربعة مواضع ، هي :
- 1- أن يكون العامل مقترناً بلام الابتداء ، نحو : إني لأزورك مسروراً .
- 2- أن يكون العامل مقترناً بلام القسم ، نحو قولهم : لأصبرنَّ مُحْتَسِباً ، ونحو : والله لأصومنَّ مُعْتَكِفاً .
- 3- أن يكون العامل صلة لحرف مصدري ، نحو : إنَّ لك أن تسافرَ صائماً ، وإنَّ عليك أن تنصحَ مُخْلِصاً .
- 4- أن يكون العامل صلة لأل الموصولة ، نحو : أنت المصلي فرداً ، وعليّ المذاكر مُتَفَهِّماً

- حكم تقديم الحال على عاملها المَعْنَوِيَّ  
وَعَامِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفَهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَعْمَلَ  
كَتَلِكَ لَيْتَ وَكَأَنَّ وَنَذَرَ نَحْوُ سَعِيدٍ مُسْتَقَرًّا فِي هَجَرَ
- س22- ما حكم تقديم الحال على عاملها المعنوي ؟
- ج22- عرفنا فيما سبق أن العامل المعنوي ، هو ما تضمن معنى الفعل دون حروفه : كأسماء الإشارة ، وحروف التمني ، والتشبيه ، والترجي ، والتنبيه ، والنداء ، والاستفهام الذي يُقصد به التعجب ، والظرف ، والجار والجرور .
- فهذه العوامل مُتَضَمِّنَةٌ معنى الفعل دون حروفه ، فاسم الإشارة يعمل في الحال ؛ لأنه متضمن معنى الفعل ( أُشِيرُ ) وحرف التمني ( ليت ) متضمن معنى الفعل ( أَتَمَّى ) وحرف التشبيه ( كَأَنَّ ) متضمن معنى الفعل ( أَشَبَّهُ ) ... وهكذا .
- أمّا حكم تقديم الحال على العامل المعنوي فغير جائز ؛ تقول : تلك هندٌ مُتَحَبِّبَةٌ ، وليت زيداَ أميراً أخوك ، وكأنَّ زيداَ راكباً أسدً ، ولعلَّ زيداَ أميراً قادمً ، وهأنت زيداَ راكباً ، ويأبىها الرجلُ قائماً ، وزيدٌ في الدار قائماً ، وزيدٌ عندك قائماً .
- ولا يجوز تقديم الحال في هذه الأمثلة على عاملها ؛ لأن العامل معنوي ؛ فلا تقول : متحبيبةٌ تلك هندٌ ، ولا : راكباً كأنَّ زيداَ أسدً ، ولا : أميراً ليت زيداَ أخوك.... وهكذا في الباقي .
- أما إذا كان العامل ظرفاً ، أو جاراً ومجروراً فيندُرُ تقديم الحال عليه ، نحو : زيدٌ قائماً عندك ، ونحو : سعيدٌ مستقراً في هَجَرَ . ومنه قوله تعالى : { وَالسَّمَاوَاتِ مَطْوِيَّاتٍ بِيَمِينِهِ } الزمر 67/ في

قراءة مَنْ كَسَرَ (التاء) في مطويات ، ( وهي قراءة شاذة ) وأجاز الأخفش تقديم الحال على شبه الجملة قياساً .

حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعال التفضيل

وَنَحْوُ زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنَ

س23- ما حكم تقديم الحال إذا كان العامل أفعال التفضيل ؟

ج23- تَقَدَّمَ في س20 أنّ أفعال التفضيل لا يعمل في الحال المتقدمة فلا يجوز تقديم الحال

عليه ، واستثنى من ذلك هذه المسألة ، وهي: إذا كان العاملُ أفعال التفضيل يقتضي حَالَيْن ، تدل إحداهما على أنّ صاحبها في طَوْرٍ من أطوره أفضل من نفسه ، أو غيره في الحال الأخرى ؛ فالأحسن هنا أنّ تتقدم إحداهما على أفعال التفضيل ، وتأخر الثانية ، وذلك نحو: زيدٌ قائماً أحسنُ منه قاعداً ، وزيدٌ مفرداً أنفعُ من عمرو مُعَانًا .

ففي المثال الأول (قائماً ، وقاعداً) : حالان منصوبان عاملهما أفعال التفضيل (أحسن ) ،

وفي المثال الثاني (مفرداً ، ومعاناً) حالان منصوبان عاملها أفعال التفضيل ( أنفع ) وإذا تأملت

المثالين تجد أنّ (زيد) في طور القيام مُفَضَّل على نفسه في طور القعود من جهة ( الحُسْن ) وهو مُفَضَّل على غيره ( عمرو ) في حال الأفراد من جهة النَّفْع .

ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ، ولا تأخيرهما عنه ؛ فلا تقول: زيدٌ قائماً

قاعداً أحسنُ منه ، ولا تقول: زيدٌ أحسنُ منه قائماً قاعداً .

وعِراجهما ( حالاً ) هو مذهب الجمهور ، وزعم السّيرافي أنّهما خبران منصوبان بـ (كان)

المحذوفة ، والتقدير : زيدٌ إذا كان قائماً أحسنُ منه إذا كان قاعداً ، وزيدٌ إذا كان مفرداً أنفع من عمرو إذا كان مُعَانًا .

حكم تعدّد الحال

وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ فَأَعْلَمَ وَعَيْرِ مُفْرَدٍ

س24- ما حكم تعدّد الحال ؟

ج24- لتعدّد الحال حكمان : جائز ، وواجب . وحالة الجواز هي التي أشار إليها الناظم في هذا

البيت، وإليك البيان :

أولاً : التعدّد الجائز ، يجوز تعدّد الحال سواء كان صاحبها مفرداً ، أم متعدّداً .

فمثال تعدّد الحال وصاحبها مفرد : جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً . فراكبا ، وضاحكا : حالان ،

وصاحبهما واحد ، هو (زيد) والعامل فيهما الفعل (جاء) ومثال تعدّد الحال وصاحبها متعدّد :

لَقِيتَ هِنْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرَةً . فَمُصْعِدًا : حال من التاء في (لَقِيتُ) وَمُنْحَدِرَةً : حال من (هند)  
والعامل فيهما (لَقِيتَ) ومنه قول الشاعر : لَقِيَ ابْنِي أَخَوَيْهِ خَائِفًا مُنْجِدِيهِ فَأَصَابُوا مَغْنَمًا  
فخائفًا : حال : من (ابني) وَمُنْجِدِيهِ : حال من (أخويه) والعامل فيهما (لَقِيَ) .

فعند تعدد الحال وتعدد صاحبها تُرَدُّ كُلُّ حَالٍ إِلَى صاحبها الذي يناسبها عند ظهور المعنى ،  
أَمَّا إِذَا لَمْ يَظْهَرْ المعنى فَيُجْعَلُ أَوَّلُ الحَالِينَ لثاني الاسمين ، وثانيهما لأَوَّلِ الاسمين . ففي قولك :  
لَقِيتُ زَيْدًا مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا ، لَمْ يَظْهَرْ المعنى فَلَمَنِ الصعود؟ وَلَمَنِ الانحدار ؟ ولذلك يكون مصعداً  
حال من ( زيد ) ومنحدرًا حال من ( التاء ) .

( م ) ثانيا : التَّعَدُّدُ الواجب : يجب تعدد الحال في موضعين ، هما : 1- أن يقع الحال بعد  
(إِمَّا ) كما في قوله تعالى : {إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا} الإنسان3.

2- أن يقع الحال بعد ( لا ) النافية، كقولك : رأيت بَكْرًا لَا مُسْتَبْشِرًا وَلَا جَذْلَان . وحالة الوجوب  
هذه لم يذكرها الشارح . ( م )

الحال المؤكدة لعاملها

وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدَا فِي نَحْوِ : لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا

س25- اذكر أقسام الحال باعتبار التأكيد ، وعدمه .

ج25- تنقسم الحال بهذا الاعتبار إلى قسمين : مؤكدة ، وغير مؤكدة . وتنقسم المؤكدة

إلى قسمين : مؤكدة لعاملها ، ومؤكدة لمضمون الجملة ، أمَّا غير المؤكدة فهي ماسوى هذين  
القسمين .

س26- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج26- مراده : بيان القسم الأول من الحال المؤكدة ، وهي ما أَكَّدَتْ عاملها . والحال المؤكدة  
لعاملها هي : كُلُّ وَصْفٍ دَلَّ عَلَى معنى عامله ، وخالفه لفظاً ( وهو الأكثر ) وقد يوافق لفظاً ( وهو  
دون الأول في الكثرة ) فمثال المخالف لفظاً ، قول الناظم : لَا تَعَثُ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا . فمفسداً  
: حال دَلَّتْ عَلَى معنى العامل ( لَا تَعَثُ ) ولكنها مختلفة عنه في اللفظ . ومن ذلك قوله تعالى :  
{وَلَا تَعَثَوْا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ} البقرة60/ ومثال الموافق لفظاً ، قوله تعالى : {رَأْسُكَ لِلنَّاسِ  
رَسُولًا} النساء79 .

الحال المؤكدة لمضمون الجملة

وَأَنَّ تُؤَكِّدَ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

س27- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟

ج27- مراده : بيان القسم الثاني من أقسام الحال المؤكّد ، وهو : ما أكّدت مضمون الجملة . وشرط الجملة : أن تكون اسمية ، وجُزّأها معرفتان جامدان ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، ونحو : أنا زيدٌ معروفاً .

فعطوفاً ، ومعروفاً : حالان مُؤكّدان لمضمون الجملة الاسميّة التي قبلهما ، وأجزاء الجملتين ( أي : المبتدأ والخبر ) جامدان ، والعامل في الحال محذوف وجوبا ، تقديره في الجملة الأولى : زيدٌ أخوك أحمُّه عطُوفاً ، أو : أعرفُّه ، أو : أعلمُّه ، والتقدير في الثانية : أنا زيدٌ أحمُّ معروفاً ، أو : أعرفُّ ، أو أعلمُّ .

ومن الشواهد قول الشاعر :

أَنَا ابْنُ دَارَةٍ مَعْرُوفًا بِهَا نَسِي وَهَلْ بِدَارَةِ يَالنَّاسِ مِنْ عَارِ

فمعروفاً : حال أكّدت مضمون الجملة التي قبلها .

ولا يجوز تقديم هذه الحال على الجملة التي قبلها ؛ فلا تقول : عطوفاً زيدٌ أخوك ، ولا : معروفاً أنا زيدٌ .

وكذلك لا يجوز توسُّطها بين المبتدأ والخبر ؛ فلا تقول : زيدٌ عطوفاً أخوك .

الحال الجملة

وَمَوْضِعِ الْحَالِ نَحْيٌ جُمْلَةٌ كَجَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَةً

\*س28- اذكر أقسام الحال باعتبار كونها مفردة ، وغير مفردة .

ج28- الحال بهذا الاعتبار تنقسم إلى ثلاثة أقسام ، هي :

1- حال مفردة ، نحو : جاء الطالبُ ضاحكاً ، وجاء الطالبانِ ضاحكَيْنِ ، وجاء الطالبُ ضاحِكَيْنِ . والمراد بالمفرد ، ما ليس بجملة .

2- حال جملة ، وهي نوعان :

أ- جملة اسمية ، نحو : جاء الطالبُ وهم يضحكون ، ونحو : وصلت مكّة والشمسُ تغربُ .

ب- جملة فعلية ، نحو : جاء الطالبُ يضحكون ، ونحو : جاء الطالب وقد انتهى الدّرس .

3- حال شبه جملة ، نحو : رأيت الهلال بين السّحابِ ، ونحو قوله تعالى :

س29- ما مراد الناظم بهذا البيت ؟



ج29- مراده : بيان الحال الجملة ، فَذَكَرَ أَنَّ الحال الجملة تجيء في موضع المفرد فتأخذ محلّها وإعرابها ، فتكون الجملة في محل نصب حال ؛ ذلك لأنّ الأصل في الحال الإفراد ، كالخبر ، والصّفة ؛ فإنّ أصلهما الإفراد أيضاً ، وتقع الجملة موقعهما .

فمن أمثلة وقوع الحال جملة ، قول الناظم : جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلَةً ، وكما في قوله تعالى : وقوله تعالى :

س30- اذكر شروط الحال الجملة .

ج30- يشترط للحال الجملة أربعة شروط ، هي :

1- أن تشتمل الجملة على رابط يربطها بصاحب الحال . والرباط ثلاثة أنواع :

أ- الضمير وحده ، كما في قوله تعالى : فالرابط في ( يبيكون ) الضمير (واو الجماعة) وهو عائد إلى صاحب الحال (واو الجماعة) في جاءوا ، ونحو قولك : جاء الطفل يبكي ، الرابط : ضمير مستتر فاعل ( يبكي ) ، ونحو : جاء زيدٌ يده على رأسه .

ب- الواو وحدها ، نحو : وصلت مكة والشمس تغربُ ، ونحو : جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ . فالواو هي الرابط ، وتُسمّى : واو الحال ، وواو الابتداء . وعلامتها صحّة وقوع ( إذ ) موقعها ؛ فتقول في التقدير : جاء زيدٌ إذ عمرو قائم ( والمعنى صحيح ) .

ج- الضمير ، والواو معاً ، نحو : جاء زيدٌ وهو ناولٌ رحلَةً . فالواو ، والضمير ( هو ) رابطان عائدان إلى صاحب الحال ( زيد ) ومن ذلك قوله تعالى :

( م ) 2- أن تكون الجملة خبرية ( أي : تحتل الصدق والكذب ) دون النّظر إلى القائل ، ولا يجوز أن تكون الحال جملة إنشائية ، كالأمر ، والنهي ، والاستفهام ... إلخ .

3- ألا تكون جملة الحال تعجّبية .

4- ألا تكون مُصدّرة بما يدلّ على الاستقبال ، كسوّف ، ولنّ ، وأدوات الشرط ؛ فلا يصحّ أن تقول : جاء زيدٌ إن يسأل يُعط ، والصحيح أن تقول : جاء زيدٌ وهو إن يسأل يُعط ، فتكون الحال جملة اسمية خبرية . ( م )

نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية

التي فعلها مضارع مثبت

وَذَاتُ بَدَءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتُ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَائِ خَلَتْ

وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا اِنْوُ مُبْتَدَا لَهُ الْمُضَارِعُ اجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

س31- ما نوع الرابط في الحال الجملة الفعلية التي فعلها مضارع مثبت ؟

ج31- إذا كان الحال جملة فعلية فعلها مضارع مثبت فالرابط فيها الضمير فقط ، ولا يجوز أن تقترن بالواو ، نحو : جاء زيدٌ يضحك . فالرابط : ضمير مستتر تقديره ( هو ) فاعل يضحك ، ولا يجوز دخول الواو ؛ فلا تقول : جاء زيدٌ ويضحك . ومنه قوله تعالى : ومن الأمثلة : جاء عمرو تُقَادُ الجنائبُ بين يديه . فالرابط : الضمير في ( يديه ) .

فإن جاء من لسان العرب ما ظاهره دخول الواو على الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً أوّل على إضمار مبتدأ بعد الواو ، ويكون المضارع خبراً عن المبتدأ - وهذا هو المراد من البيت الثاني - ومثال ذلك قولهم : قمتُ وأُصْلُكُ عينه . فأُصْلُكُ : فعل مضارع ، والفاعل ضمير مستتر تقديره ( أنا ) والجملة الفعلية في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : قمت وأنا أُصْلُكُ عينه ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال . ومن ذلك قول الشاعر :

فَلَمَّا حَشَيْتُ أَظَاغِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنْتُهُمْ مَالِكًا

ظاهر البيت يدلّ على أن الفعل المضارع المثبت الواقع حالاً مسبوق بالواو ، وذلك الظاهر غير صحيح ؛ فإن جملة الفعل المضارع ( أرهنهم ) في محل رفع خبر لمبتدأ محذوف ، والتقدير : وأنا أرهنهم ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .

(م) يجب أن تقترن الجملة الحالية التي فعلها مضارع مثبت بالواو إذا سُبقت بـ (قد) كما في قوله

تعالى : . (م)

نوع الرابط في كلّ جملة حالية

لم تُصَدَّر بفعل مضارع مُثَبَّت

وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَآ بِوَائٍ أَوْ مُمْضَمَّرٍ أَوْ بِهَمَّا

س32- اذكر أنواع الجملة الحالية .

ج32- الجملة الحالية نوعان :

1- جملة اسمية ، وهي إما مُثَبَّتة ، أو منفيّة .

2- جملة فعلية ، وفعلها إما مضارع ، أو ماض .

وكلّ واحد منهما إمّا مثبت ، أو منفي .

س33- ما نوع الرابط في الجملة الحالية التي لم تُصَدَّر بفعل مضارع مُثَبَّت ؟ مع التمثيل لما تقول .

ج33- كلّ جملة حالية لم تُصَدَّر بفعل مضارع مثبت جاز فيها أن يكون الرابط الواو وحدها ، أو الضمير وحده ، أو بهما معاً فيدخل في ذلك كل أنواع الجملة الحالية ما عدا المضارع المثبت فالرابط فيه الضمير فقط - كما ذكرنا ذلك سابقاً - وإليك الآن الأمثلة على تنوع الرابط في الجمل الحالية التي لم تُصَدَّر بفعل مضارع مثبت .

1- الجملة الاسمية : جاء زيدٌ وعمرو قائمٌ ، ونحو : جاء زيدٌ يده على رأسه ، ونحو : جاء زيدٌ ويده على رأسه . فالرابط في الجملة الأولى : الواو فقط ، وفي الثانية الضمير فقط ، وفي الثالثة : الواو ، والضمير معاً .

2- الجملة الفعلية التي فعلها مضارع منفي بغير ( لا ، وما ) كما في قوله تعالى : الرابط الضمير (هم) ونحو : جاء زيدٌ لم يضحك ، الرابط : ضمير مستتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يضحك ، الرابط : الواو والضمير المستتر ، ونحو : جاء زيدٌ ولم يَقُمْ عمرو ، الرابط الواو وحدها .  
وأما الفعل المضارع المنفي بـ ( لا ) فقد ذكر النّاطم في غير هذا الكتاب أنه لا يجوز اقترانه بالواو ، كالمضارع المثبت ، وأنّ ما ورد ممّا ظاهره ذلك يُؤوّل على إضمار مبتدأ ، كقراءة ابن ذكّوان قوله تعالى :

( بتخفيف النون ) والتقدير : وأنتما لا تتبعان ، ف ( لا تتبعان ) خبر لمبتدأ محذوف .  
وأما الشارح فقد أجاز دخول الواو على المضارع المنفيّ بـ ( لا ) فتقول : جاء زيد ولا يضربُ عمرًا .

ويمتنع كذلك اقتران الجملة الفعلية بالواو إذا كان المضارع منفيًا بـ ( ما ) وقيل : يجوز الوجهان ، نحو : جاء زيدٌ وما يضحك ، وجاء زيدٌ ما يضحك .

3- الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مثبت ، نحو : جاء زيدٌ وقد قام عمرو ، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيدٌ قد قام أبوه ، الرابط : الضمير وحده في ( أبوه ) ونحو : جاء زيدٌ وقد قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معاً .

\* جملة الحال إذا كانت فعلاً ماضياً مثبتاً اقترنت بقَدْ، كما في الأمثلة السابقة . \*

4- الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ منفيّ ، نحو : جاء زيدٌ وما قام عمرو ، الرابط : الواو وحدها ، ونحو : جاء زيدٌ ما قام أبوه ، الرابط : الضمير وحده ، ونحو : جاء زيدٌ وما قام أبوه ، الرابط : الواو والضمير معاً .

س34- اذكر الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو .

ج34- الجمل الحالية التي يمتنع اقترانها بالواو ، هي :

1- جملة الفعل المضارع المثبت .

2- جملة الفعل المضارع المنفي بـ ( لا ) كما في قوله تعالى : .

( م ) 3- جملة الفعل المضارع المنفي بـ ( ما ) كقول الشاعر : عَهْدُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتَيَّمًا

4- الجملة المعطوفة على حال قبلها ، كما في قوله تعالى : فجملة ( هم قائلون ) معطوفة على ( بيئات ) .

5- الجملة المؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو قولك : هو الحقُّ لا شكَّ فيه ، وكما في قوله تعالى : فجملة ( لا ريبَ فيه ) حال مؤكدة لمضمون ( ذلك الكتاب ) .

وبعض المُعَرِّبين يجعلون جملة ( لا ريبَ فيه ) خبر للمبتدأ ( ذلك ) .

6- الجملة التي تقع بعد إلا سواء أكانت الجملة اسمية ، نحو : ما صاحبْتُ أحداً إلاَّ زيدٌ خيرٌ منه ، أم كانت فعلية فعلها ماضٍ ، كما في قوله تعالى :

وأما قول الشاعر : نِعَمَ امرأاً هَرِمَ لَمْ تَعُرْ نَائِبَةً إِلَّا وَكَانَ لَمُرْتَاكِ لَهَا وَزَرًا .

فهو شاذٌ . وقيل : قليل لا شاذٌ ؛ وذلك لأن الشاعر أدخل الواو على الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مع أنها مسبوقه بـ ( إلا ) .

7- الجملة الفعلية التي فعلها ماضٍ مَسْبُوق بـ ( أو ) العاطفة ، نحو : لأُضْرِبَنَّه

حَضَرَ أَوْ غَابَ . ومن ذلك قول الشاعر : ... كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارٌ أَوْ عَدْلًا وَلَا تَشِحَّ عَلَيْهِ جَادٌ أَوْ بَخِلًا ( م )

حكم حذف العامل في الحال

وَالْحَالُ قَدْ يُحْذَفُ مَا فِيهَا عَمَلٌ وَبَعْضُ مَا يُحْذَفُ ذِكْرُهُ حُطِّلَ

س35 ما حكم حذف العامل في الحال ؟

ج35 لحذف عامل الحال ثلاثة أحكام ، هي :

1- وجوب الحذف 2- جواز الحذف 3- وجوب ذكْره، ولا يجوز حذفه .

س36- ما المواضع التي يجب فيها حذف عامل الحال ؟

ج36- يجب حذف عامل الحال في المواضع الآتية :

1- في الحال المؤكدة لمضمون الجملة ، نحو : زيدٌ أخوك عطوفاً ، والتقدير : أخفُّه عطوفاً ، أو أعرّفه عطوفاً .

2- في الحال النائية مناب الخبر ، نحو : ضربي زيدا قائماً ، والتقدير : إذا كان قائماً 3- في الحال

الدالة على زيادة ، أو نقص بالتدريج ، نحو : اشتريته بدرهم فصاعداً ، ونحو : تصدّقت بدينارٍ

فسافلاً ( فصاعداً ، وسافلاً ) حالان ، أولاهما : تدلّ على الزيادة (صاعداً) والثانية : تدلّ على

النقص ( سافلاً ) وعاملهما محذوف وجوبا ، وكذلك صاحب الحال محذوف وجوباً ، والتقدير :

فذهبَ الثمنُ صاعداً ، وذهبَ المتصدّقُ به سافلاً .

ولا بد من اقتران الحال المفردة ( فصاعداً ، فسافلاً ) بالفاء العاطفة ، أو ثُمَّ . والكوفيون يُجيزون ( الواو ) أيضاً .

( م ) 4- إذا كانت الحال نائبة عنه ، كقولك لِمَنْ شَرِبَ : هَنِئاً . فهنيئاً : حال ثابت عن عاملها المحذوف فَأَغْنَتْ عن ذكره ، والتقدير : اشْرَبْ هَنِئاً . ومن ذلك قول الشاعر :

هَنِئاً مَرِيئاً غَيْرَ دَاءٍ مُخَامِرٍ لِعِزَّةٍ مِنْ أَعْرَاضِنَا مَا اسْتَحَلَّتْ

5- إذا دلت الحال على توبيخ ، نحو قولك لِلْكَسَلَانِ : أَقَاعِدْأ وقد جَدَّ النَّاسُ ؟ ( م ) وهذه المواضع التي يجب فيها حذف العامل هي المراد بقول الناظم :

"وبعض ما يُحذفُ ذِكْرُهُ حُظْلٌ " ( أي : بعض ما يُحذفُ من عامل الحال ذِكْرُهُ مُنْعٍ ) .

س37- ما المواضع التي يجوز فيها حذف عامل الحال ؟

ج37- يجوز حذف عامل الحال إذا دلَّ عليه دليل ، نحو قولك لصديقك : كيف جئت ؟ فيقول ( راكباً ) ويجوز ذكره ؛ فيقول ( جئت راكباً ) ونحو قولك : بَلَى مُسْرِعاً ، لمن قال لك : أَلَمْ تَسِرْ ، والتقدير : بلى سِرْتُ مسرعاً . ومنه قوله تعالى : والتقدير - والله أعلم - بلى نَجْمَعُهَا قَادِرِينَ .

( م ) س38- ما المواضع التي يجب فيها ذكر عامل الحال ؟

ج38- يجب ذكر عامل الحال ، ولا يجوز حذفه إذا كان العامل معنويّاً ، كالظرف ، واسم الإشارة ، وغيرهما فلا يُحذفُ شيء من هذه العوامل سواء أَعْلِمْتُ أم لم تُعْلَمْ ؛ لأن العامل المعنوي ضعيف فلا يَقْوَى على أن يعمل وهو محذوف .

( م ) س39- ما حكم حذف الحال ؟

ج39- يجوز حذف الحال ؛ لأنه فَضْلَةٌ ، كالمفعول به ، وغيره مِمَّا أَصْلُهُ فَضْلَةٌ ، وليس عُمْدَةٌ ، كما في قوله تعالى : ( أي : يدخلون قائلين : سلام عليكم ) .

وقد يجب ذكره فلا يُحذفُ ، وذلك في خمسة مواضع ، هي :

1- أن تكون الحال مقصورة عليها ، نحو : ما سافرت إلا راكباً ، وما عَاقَبْتُ الطالبَ إلا مُذْنِباً .

2- أن تكون الحال نائبة عن عاملها ، كقولك : هَنِئاً مَرِيئاً ، والتقدير : كُلْ هَنِئاً مَرِيئاً .

3- أن تتَوَقَّفَ على الحال صِحَّةُ الكلام ، كقوله تعالى : فَحَذَفُ الحال ( لاعبين ) يُفْسِدُ المعنى المراد ؛ ولذلك يجب ذكرها .

وكذلك إذا تَوَقَّفَ على الحال مراد المتكلم ، كما في قوله تعالى : فَكُسَالِي : حال مقصودة بذاتها ؛ لأن المعنى يتَوَقَّفُ على ذكرها .

4- أن يكون الحال جواباً ، كقولك : مُسْرِعاً ، لمن قال لك : كيف جئت ؟

5- أن تكون الحال نائبة عن الخبر ، نحو : ضربي زيداً مُسِيئاً .

( م ) س40- ما حكم حذف صاحب الحال ؟

ج40- الأصل في صاحب الحال أن يكون مذكوراً ، وقد يُحذف جوازاً ، وقد يُحذف وجوباً .

فيحذف جوازاً ، كما في قوله تعالى :

( أي : بعثه الله رسولاً ) كما يُحذف جوازاً إذا حُذف عامله ، نحو قولك للمسافر : سَالِماً ( أي : تُسَافِرُ سَالِماً ) .

ويجب حذفه مع الحال التي تُفهم ازدياداً ، أو نقصاً بتدريج ، نحو قولهم : اشتريت بدينارٍ فصاعداً .  
ففي هذا المثال حُذف صاحب الحال ، والعامل ، والتقدير : فَذَهَبَ الثَّمَنُ صَاعِداً .